المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
عمادة البحث العلمي

مركز بحوث كلية إدارة الأعمال

تقدير الطلب من الواردات الأردنية الكلية والجزئية لعام "٢٠١٠"

إعداد

د. أحمد محمد مشعل
عمادة إدارة الأعمال
الجامعة العربية المفتوحة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
عمادة البحث العلمي
مركز بحوث كلية إدارة الأعمال

تقدير الطلب من الواردات الأردنية الكلية والجزئية

لعام "٢٠١٠"

إعداد :

د. أحمد محمد مشعل

عمادة إدارة الأعمال

الجامعة العربية المفتوحة

ذه النشرة محكمة

ⓒ جامعة الملك سعود، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مشعل ، أحمد مشعل

تغير الطلب والواردات الأردنية الكلية والجزئية لعام ٢٠١٠ / أحمد مشعل مشعل — الرياض ، ١٤٢٩هـ

٤٢ ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ١-٢٢٣-٥٥-٩٩٦٠-٩٧٨

١- الواردات ٢-التجارة الخارجية — تنظيم وإدارة أ. العنوان

ديوي ٣٨٢,٥ ١٤٢٩/١١٤

رقم الإيداع: ١٤٢٩/١١٤

ردمك: ١-٢٢٣-٥٥-٩٩٦٠-٩٧٨

النشر العلمي والمطابع ١٤٢٩هـ

الملخـــص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع المستوردات الأردنية وتحديد أهم العوامل التي تساهم بدرجة معنوية في تقدير الطلب على هذه المستوردات إجمالا وعلى الأصناف الرئيسية منها وهي: الآلات والمعدات، والمواد الغذائية، والمواد الكيماوية، ثم السلع المصنعة لغاية عام "٢٠١٠".

واعتماداً على بيانات سلسة زمنية للفترة "١٩٨٥-٢٠٠٢" وباستخدام طريقة الحذف التراجعي للمتغيرات المستقلة تم تحديد النموذج الذي اعتمد في التقدير والذي تضمن العوامل المستقلة التالية:- الدخل الفردي وسعر الصرف ودرجة الانكشاف والمقدرة الاستيرادية للبلد.

وقد أظهرت نتائج الدراسات، إن كل من الدخل الفردي ودرجة الانكشاف هي الأكثر شيوعاً في التأثير على حجم الطلب على المستوردات، يأتي بعدها سعر الصرف والمقدرة الاستيرادية للبلد. كما أوضحت الدراسة بان حجم الطلب على المستوردات إجمالا سوف يزداد بنسبة ٤٢ % في عام "٢٠١٠" مقارنة مع عام "٢٠٠٢". وكانت تلك النسبة "١١٧" %، "٧٣" %، "٦٤" %، "٣٤" % لكل من البضائع المصنعة ثم المواد الغذائية ثم الآلات والمعدات ثم السلع الكيماوية على الترتيب.

المقدمـــة

يُعد الاقتصاد الأردني اقتصاداً منفتحاً (منكشفاً) على أساس أن نسبة الوارداد
الأردنية إلى الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى "٥٣%" (سنة ٢٠٠٢). وقد وُصف
(H.Hinrichs . 1967) اقتصاد الدولة بأنه اقتصاد منكشف للخارج إذ شكل
الواردات فيه نسبه تزيد عن "٢٠%" من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه النسبة
الأردن مرتفعة إذا ما قورنت بدول نامية أخرى. ونجد واحدا من المقاييس العا
لدرجة الانفتاح الاقتصادي مشروحا في تقرير بعنوان "أوضاع الحرية الاقتصادية
العالم": " Economic Freedom of the World: 2000 Annual Report"، أعده obert
(Games Gwartney and Lawson).

ويعد الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بكافة أبعاده أحد أهم مرتكزا
السياسة الاقتصادية العامة في الأردن، فانفتاح الاقتصاد الأردني على العالم بكل
يوفره ذلك من امتيازات، وما يمليه من استحقاقات سيقدمه من مرحلة سابقة
اتسمت بالحماية والدعم الحكومي، والاعتماد على الميزة النسبية في مرحلة حال
قائمة على التحرير الاقتصادي ورفع الإنتاجية وتطوير الميزة التنافسية وتطبي
لاستراتيجية التكامل مع الاقتصاد العالمي، ومن ثم التغلُّب على ضيق السو
المحلية، بغية جذب الاستثمار الأجنبي فقد تبنت الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ عا
(١٩٨٩) برنامجاً طموحاً لإصلاح نظام التجارة، وإزالة القيود أمام حركة رأس
المال والاستثمار المباشر. وقد تضمن البرنامج المذكور، والذي يشكل جز
متكاملا من برنامج التصحيح الهيكلي، خطوات مهمة لتحرير التجارة الخارجية
توجت بالانضمام إلى ترتيبات تجارية دولية وإقليمية وثنائية، كان أبرزها اتفاقي
الشراكة الأردنية المتوسطية (٢٠٠٢) واتفاقية منطقة التجارة الحرة الأردني
الأمريكية (٢٠٠١) واتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٠)

واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (١٩٩٨)، وترتيبات إقامة المناطق الصناعية المؤهلة (١٩٩٦).

وقد كانت السمة المشتركة لهذه الاتفاقيات تتمثل في سعيها لتخفيض الرسوم الجمركية إلى حدها الأدنى (اتفاقية منظمة التجارة العالمية)، أو إلغائها كليا (الاتفاقيات الأخرى). كما أنها تتجاوز ذلك لتشمل قضايا متنوعة، كتحرير قطاع الخدمات، وحركة راس المال وحماية الملكية الفكرية، والحفاظ على البيئة وحقوق العمال.

وستوفر هذه الاتفاقيات التجارية فرصة النفاذ إلى الأسواق الدولية والعربية، علاوة على مكاسب جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي، ونقل التكنولوجيا وتعزيز المنافسة المحلية.

وتدل مؤشرات التجارة الخارجية للأردن على الأهمية والحيّز الكبيرين اللذين يحتلهما هذا القطاع في الاقتصاد الأردني، بالإضافة إلى اعتماد هذا الاقتصاد على العالم الخارجي، سواء من ناحية الواردات التي وصلت إلى "٥٣%" من الناتج المحلي الإجمالي أو الصادرات البالغة "٣٠%" من ذلك الناتج سنة (٢٠٠٢). وقد خرجت الأبحاث الميدانية التي أجريت بهذا الخصوص على عدد كبير من دول العالم بنتائج تؤيد وجود ارتباط بين حرية إجراء المعاملات الدولية والنمو الاقتصادي. وفي دراسة للباحثين (Jeffrey Sachs and Andrew Warnner, December 1995) من جامعة هارفارد الأمريكية تبيّن أن البلدان النامية ذوات الاقتصاد المفتوح حققت نموا بلغ متوسطه "٤,٥%" سنويا في السبعينات والثمانينات، بينما البلدان النامية ذوات الاقتصاد المغلق لم تحقق نموا أكثر من "٠,٠٧%" سنوياً في المتوسط خلال نفس الفترة، ووجدا كذلك أن النتيجة نفسها تنسحب على البلدان النامية. كما أورد التقرير الدولي لمنظمة التجارة العالمية للعام (٢٠٠٣) الذي قام بتقصي الحقائق

حول محددات النمو الاقتصادي خلال الفترة بين (١٩٦٠-٢٠٠٠) خمسة عوام
من بين عوامل أخرى أشار إليها التقرير، تمثلت في معدل نمو دخل الفرد، معد
الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي، معدل التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي
التعليم الأساسي والثانوي.

وأظهرت عدد من الدراسات المتعلقة بدور الواردات في عملية النمو الاقتصادي
بالدول النامية وجود علاقة طردية بين نسبة نمو الواردات ونسبة نمو الناتج المحلي
الإجمالي في هذه الدول. ومع ذلك يبقى هناك خلاف بين الدارسين في موضوع
أثر الواردات على النمو الاقتصادي في البلدان النامية. فلكي تعمل الواردات على
رفع نسبة النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة، يجب أن تستخدم بفعالية وأن يت
التركيز على استيراد الآلات والمعدات التي تدخل في عملية الإنتاج بالإضافة إلى
شروط أخرى.

ويتصف الميزان التجاري للأردن بعجز كبير ومستمر نتيجة للفجوة الواسعة بين
قيم الواردات والصادرات. حيث بلغ هذا العجز نحو "١٥٧٢" مليون دينار عا
٢٠٠٢ (التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني ٢٠٠٢)، وذلك على الرغم من
التحسن الملموس في معظم مؤشرات القطاع الخارجي خلال عام (٢٠٠٢)، وفي
العادة فإن تفاقم عجز الميزان التجاري يضع أعباء كبيرة على الدولة، ويؤدي إلى
تبعات سلبية على ميزان المدفوعات. ويمثل هذا العجز أحد أهم الاختلالات
الهيكلية في الاقتصاد الأردني.

وسوف يشير البحث إلى المفاهيم الرئيسية التي تناولها ومبررات القيام بها مع
الإطار النظري للنموذج المقترح، مدعماً بالمشكلة والفرضيات والأهداف، ثم تحديد
الاستنتاجات بناء على التحليل للنتائج التي تم التوصل إليها، وأخيراً التوصيات التي
يمكن القيام بها مستقبلاً .

الواردات الأردنية

كان لضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الأردني بالإضافة إلى النمط الاستهلاكي للأردنيين، الأثر الواضح في اعتماد هذا الاقتصاد على الواردات من الخارج لتغطية الطلب المحلي على السلع المختلفة، سواء كانت استهلاكية أو رأسمالية أو وسيطة.

وتشير أرقام الواردات الأردنية (جدول رقم ١) إلى الارتفاع المستمر لهذه الواردات عبر السنين. فقد ارتفعت من "١٠٧٤" مليون دينار في عام (١٩٨٥) إلى"٢٥٩٠" مليون دينار في عام (١٩٩٥) أي بما نسبته "١٤١%" واستمرت في الارتفاع خلال عقد التسعينيات لتصل في عام (٢٠٠٢) إلى ما مجموعة "٣٥١٧" مليون دينار، أي بارتفاع بلغت نسبته " ٣٦"% عن عام (١٩٩٥). ومع ذلك فإنّ نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٢) تذبذبت كثيرا فقد تراوحت ما بين "٥٣% "و"٥٧%"، كما ساعد تطبيق برامج الإصلاح الهيكلية للاقتصاد الأردني، ودخول الأردن في ترتيبات تجارية دولية على انفتاح السوق الأردني وبالتالي زيادة الواردات بتركيباتها المختلفة.

ويشير هيكل التركيب السلعي للواردات في الأردن خلال عام (٢٠٠٢) إلى أن الواردات من الآلات والمعدات شكلت ما نسبته "٢٥%" من إجمالي الواردات، وهي أعلى من النسبة ً التي كانت في عام (١٩٨٥) "١٩%". أما بالنسبة للسلع المصنعة فقد ازدادت حصتها من "١٦%" في عام (١٩٨٥) إلى ما نسبته "١٩%"، في عام (٢٠٠٢)، وقد انخفضت حصة الواردات من المواد الغذائية من إجمالي واردات الأردن من "١٦%" في عام (١٩٨٥) إلى "١٤%" في عام (٢٠٠٢). أما فيما يتعلق بالسلع الكيماوية المستوردة فقد ارتفعت حصتها من

"٦%" في عام (١٩٨٥) لتصل إلى "١١%" في عام (٢٠٠٢) وهذا يشير إلى زيادة احتياجات الصناعة التحويلية في الأردن من المواد الكيماوية المستوردة خلال الفترة المذكورة.

الجدول (١) يوضح قيم المستوردات وعدد السكان ومعدل دخل الفرد وسعر الصرف والمقدرة الاستيراديه ودرجة الانكشاف في الأردن للفترة ١٩٨٥-٢٠٠٢

السنة	السكان (مليون نسمه)	الدخل الفردي بالدينار	سعر صرف الدينار/الدولار	إجمالي المستوردات (مليون دينار)	المستوردات من السلع الرئيسية (مليون دينار)				المقدرة الاستيراديه+	درجة الانكشاف**
					الآلات والمعدات	الغذائية	الكيماوية	البضائع المصنعة		
1985	2.70	685.00	2.53	1074.00	205.00	174.00	67.00	169.00	49.80	57.13
1986	2.80	729.00	2.86	850.00	176.00	165.00	74.00	140.00	58.40	41.69
1987	2.91	721.00	3.00	915.00	186.00	155.00	91.00	169.00	62.00	43.82
1988	3.02	733.00	2.66	1022.00	233.00	172.00	100.00	177.00	76.50	46.43
1989	3.14	713.00	1.74	1230.00	258.00	187.00	134.00	225.00	86.80	48.43
1990	3.46	743.00	1.50	1726.00	372.00	403.00	218.00	224.00	73.90	67.24
1991	3.70	712.00	1.40	1710.00	299.00	417.00	245.00	299.00	72.10	59.89
1992	3.84	860.00	1.40	2214.00	543.00	416.00	248.00	327.00	80.80	63.38
1993	3.99	914.00	1.40	2453.00	660.00	435.00	279.00	444.00	86.60	63.19
1994	4.13	978.00	1.43	2362.00	606.00	409.00	317.00	506.00	100.00	55.37

السنة	السكان (مليون نسمه)	الدخل الفردي بالدينار	سعر صرف الدينار/الدولار	إجمالي المستوردات (مليون دينار)	المستوردات من السلع الرئيسية (مليون دينار)				المقدرة الاستيراديه*	درجة الانكشاف**
					الآلات والمعدات	الغذائية	الكيماوية	البضائع المصنعة		
1995	4.29	1057.00	1.42	2590.00	634.00	419.00	329.00	432.00	111.80	56.80
1996	4.44	1095.00	1.41	3043.00	780.00	685.00	338.00	503.00	106.10	64.59
1997	4.60	1118.00	1.41	2908.00	814.00	539.00	346.00	443.00	112.40	58.81
1998	4.75	1185.00	1.41	2714.00	776.00	532.00	346.00	435.00	110.10	51.83
1999	4.90	1166.00	1.41	2635.00	724.00	484.00	334.00	391.00	113.20	46.04
2000	5.03	1192.00	1.41	3254.00	920.00	519.00	340.00	479.00	113.90	55.04
2001	5.18	1233.00	1.41	3426.00	938.00	524.00	379.00	666.00	138.90	54.73
2002	5.32	1251.00	1.41	3517.00	873.00	485.00	397.00	682.00	157.20	53.37

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني ١٩٨٥-٢٠٠٢

*المقدرة الاستيراديه = سعر الوحدة المصدرة / (سعر الوحدة المستوردة) (الرقم القياسي للكميات المصدرة).

**درجة الانكشاف = حجم المستوردات / الناتج المحلي الإجمالي

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للواردات الأردنية خلال عام (٢٠٠)، احتلت الواردات من دول الاتحاد الأوروبي المركز الأول "١٠١٧" مليون دينار وبحصة نسبتها "٢٩%" من إجمالي الواردات تلاها الدول الآسيوية غير العربية بما مقداره "٩٥٦" مليون دينار، وبحصة نسبتها "٢٧% " ثم تأتي الواردات من الدول العربية التي وصلت إلى "٩١٩" مليون دينار وبحصة نسبتها "٢٦%". والنسبة الباقية هي حصة بقية دول العالم.

وفي عام (٢٠٠٢) تراجع مؤشر شروط التبادل التجاري الكمي (الرقم القياسي لكمية الواردات منسوبا إلى الرقم القياسي لكمية الصادرات) بنسبة "٩%" وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الرقم القياسي لكمية الواردات بنسبة "١,٩%" وارتفاع الرقم القياسي لكمية الصادرات بنسبة "١٢%". أما مؤشر التبادل التجاري السعري (الرقم القياسي لأسعار الصادرات منسوبات إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات)، فقد ارتفع خلال عام (٢٠٠٢) بنسبة طفيفة بلغت "١,١%" ، ويعزى هذه الارتفاع إلى زيادة الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات بنسبة " ١,٨%" ، وارتفاع الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات بنسبة "٠,٧%"، ويذكر أن الزيادة في أسعار الصادرات قد تركزت في أسعار المواد الغذائية والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية والبضائع المصنعة، بينما تَرَكَّز ارتفاع أسعار الواردات في واردات الوقود المعدني، ومواد التشحيم والمواد الخام والآلات ومعدات النقل والمواد الغذائية. وقد أدى الارتفاع الطفيف في شروط التبادل التجاري السعري، والارتفاع الواضح في الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات إلى تحسن مؤشر المقدرة على الاستيراد بنسبة ١٣,٢ %.

وقد اعتمد الاقتصاد الأردني في تصدّيه لمشكلة الارتفاع المستمر في مستوى وحجم وارداته على نوعين من السياسات التي تعاملت مع هذه المشكلة. السياسة

الأولى تتعلق بإحلال المنتجات المحلية محل المستوردة من الخارج، حيث استمر اتّبا
هذه السياسة إلى أواخر عقد الثمانينات. أما السياسة الثانية فتتعلق بتشجي
الاستثمارات المحلية والأجنبية وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار على الاقتصا
الأردني في المديين القصير والبعيد. وهنا لا بدّ من التنويه بأن معدل الانفتاح الذي
حدث في الأردن لم يتناسب مع معدل نمو الدخل وهذا ما جعله ينعكس سلباً على
الميزان التجاري ومن ثم على ميزان المدفوعات. إن درجة الانفتاح تتأثر بدرج
رئيسة بحركة عناصر الميزان التجاري والعوامل التي يمكن أن تؤثر على ذلك بصور
مباشرة كالأسعار أو بصورة غير مباشرة كالسياسة الجمركية والإصلاح
الاقتصادي والموقع الجغرافي، والموارد المتاحة والتقنية المعتمدة في الإنتاج، وإلى كل
ما يؤثر على التشابك القطاعي مثل الاستثمار الأجنبي وتقلبات سعر الصرف، و
المقدرة الاستيرادية للبلد.

منهجية البحث

وهي تتضمن تحديد المشكلة التي تحاول الدراسة معالجتها والأهداف التي يمكن
أن تحققها الدراسة للاقتصاد الأردني من خلال تقدير الواردات بصورة دقيقة،
إضافة إلى اعتماد نموذج مبني على فرضيات اقرب إلى الواقع وصولاً إلى التحليل
والاستنتاجات ومن ثم التوصيات.

مشكلة البحث

مكن أن تحدد مشكلة البحث بالآتي :

١. اختلاف الباحثين في تحديد العوامل التي تؤثر في حجم الواردات .

٢. التباين في تقدير الواردات وهذا ناجم عن الاختلاف في طريقة التقدير والعوامل التي يتضمنها نموذج القدير والفرضيات .

٣. انعكاس ما ذكر أعلاه على تذبذب حجم الواردات نتيجة للفجوة بين القيمة المقدرة والقيمة الحقيقية للواردات .

أهداف البحث

دف البحث إلى:

حديد العوامل ذات التأثير المعنوي على حجم الواردات إجمالاً والأصناف الرئيسة منها .

١. تقدير نموذج يساعد في توقع حجم الواردات بما يعطي رؤية مستقبلية مفيدة في عملية وضع الخطط الاقتصادية والمالية للسنوات المقبلة.

الدراسات السابقة

يمكن النظر إلى المراحل التي مر بها تحديد دالة الطلب على الواردات وكذلك دور الواردات في النمو الاقتصادي من خلال استعراض الأدبيات المتعلقة بها، فقد كان للدخل الفردي دور محوري في تحديد الطلب على الواردات كما جاء في دراسة (Jack and Desmond, 1978) ودراسة (رسلي قدو، ١٩٩٨) حول تقدير الطلب على واردات أقطار الخليج العربي من السلع الغذائية. ثم جاء دور سعر الصرف في تقدير الطلب على الواردات كما في دراسة كل من (John Etal, 1998) وكذلك دراسة (Chinn, 1999)، مع دراسة (الحموري وقلعاوي، ١٩٩٩) إضافة إلى دراسة لوزارة المالية الأسترالية (٢٠٠٢) Budget Paper#1، والأخيرة أوضحت بأن مرونة الطلب الداخلية للواردات "٠,٨٥" ومرونة الطلب الاستيرادية لسعر الصرف "0.78". وجاء في دراسة Michael, (2001)، أنّ تأثير سعر الصرف على الواردات يزداد عندما تكون أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية. أما دراسة (Kathryn, 2001)، فقد أكدت أنّ المنشآت التي تتعامل مع الواردات أكثر عرضة لمخاطر سعر الصرف. من جهة ثانية جاء (Holling, 1999)، ليؤكد دور معدل نمو السكان والتغيرات الهيكلية على الواردات الغذائية بصورة خاصة. أما الباحثان (خليل حماد و زكيه مشعل، ١٩٨٦) فقد أوضحا دور الانكشاف الاقتصادي في تحديد الطلب على الواردات إضافة إلى دور كل من الدخل الفردي وسعر الصرف وهذا ما أكده أيضا (Shahe,2001) .

وعن الدور السلبي للواردات، على النمو الاقتصادي، فقد جاءت دراسة (عبد الله شاميه، ١٩٩٩) لتوضح أنّ ضعف الواردات خلال السبعينات والثمانينات في الأردن قد ساهم في عجز الميزان التجاري للبلد، وهذا ما أكده أيضاً (مروان

الرفاعي، ١٩٩٦) الذي كشف عن المساهمة السلبية المتزايدة للواردات في الناتج المحلي الإجمالي للأردن نتيجة للنمو السكاني العالي فيه.

ويمكن ملاحظة الوجه الآخر للواردات من خلال ما تقدّمه من زيادة في رفاهية الأفراد بحصولهم على سلع وخدمات لم تكن متوفرة كما ونوعا بدون تلك الواردات، إضافة إلى إمكانية نقل التكنولوجيا عبر الحدود بصورة مباشرة عن طريق الاستيراد أو عن طريق الاستثمار الأجنبي من خلال الشركات متعددة الجنسيات. وما يوفره ذلك من فرصٍ للنمو الاقتصادي (Owen ,2000).

وعن دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي فقد أكد (Robert L. 1999 David W.) من خلال ما حدث في اليابان، أن تحرير التجارة وتقليل القيود التجارية مع زيادة ملموسة في حجم الواردات، كان لها الأثر الملموس في اندفاع وإبداع الشركات المحلية من خلال ما تحس به من ضغط تنافسي من الشركات الأجنبية، إضافة إلى ما يمكن أن تتعلمه من تلك الشركات من خبرات. وأضاف (Bernard M. and Simon D.1996) بأن دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية يمكن أن يكون فعالاً من خلال توجيه الإنتاج المحلي نحو التصدير وتوجيه الاستيراد نحو السلع الوسيطة الرأسمالية و البحثية، وأن يكون الاستيراد من الدول القائدة للتقنية بدلاً من الدول التابعة لها (Wolfgang K.1999). وقد تساهم التجارة الخارجية في التنمية من خلال ما تحققه من تكامل دولي في عمليات التصنيع والإنتاج والتسويق، وهذا ما نلاحظه قائماً بين الصين وكثير من الدول المنتجة لعدد من السلع المعروفة عالمياً (Robert F. 1998).

إن المقايضة بين الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية يمكن أن تساهم كثيراً في حل مشكلة الديون للدول النامية عن طريق الدعم الذي تقدمه الدول المصدرة للاستثمار والتجارة، وما تقدمه الدول المضيفة للاستثمار والمستوردة للتجارة

(Monika S. 1997 مع Dalia H.). ويمكن للاستثمار الأجنبي أن لا يتعارض مع التنمي
في الدول المضيفة كحد أدنى بأن تكون هناك نقطة تعادل بين الاستثمار الأجنبي
وحماية الاقتصاد الوطني عند المستوى الذي تحقق فيه شركات التصدير المحلي
والشركات الأجنبية المستثمرة مستوىً من الربحية أو الربح التفاضلي (وهو الفرق
بين عائد الاستثمار في الخارج مع الاستثمار في الداخل) يتعادل مع مستوى
الضريبة الجمركية باعتبارها مؤشراً للحماية. (Gene G. and Elhanan H. 1994).

كما أوضح (Dan , 2000) أن زيادة التدفق التجاري بين البلدان يساعد في تقليل
الفجوة بينها، خاصة إذا كانت التجارة من الدول الفقيرة باتجاه الدول الغنية. وأكد
كل من (Douglas and Markou,2000)، أنّ حصة البلد من التجارة الثنائية تتناسب
عكسيا مع البعد بين الدولتين وحجم السكان في ذلك البلد، وطردياً مع حجم
السكان في البلد الآخر. كما نظر (Ram, 1990) إلى العلاقة ما بين نسبة النمو في
الواردات ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول النامية، ووجد أن
العلاقة طردية بينهما في بعض هذه الدول؛ لأن استيراد الآلات والمعدات يساعد في
النمو الاقتصادي لدى الدول النامية.

النمـــوذج

لقد اشتمل نموذج الطلب على الواردات على متغيري الدخل الفردي وسعر الصرف اللذين تضمنتهما الدراسات السابقة بصورة صريحة أو ضمنية، إضافة إلى متغير القدرة الاستيرادية للبلد و متغير درجة الانكشاف، وهما من المتغيرات التي قد تشكل إسهاماً جديداً لهذه الدراسة. إن كثرة المتغيرات المستقلة في النموذج يصحبها مشاكل قياسية، منها: فقدان في درجات الحرية ومشاكل أخرى تقلل من مصداقية النتائج ودقة التقدير، كذلك لا بد من الإشارة هنا بأنه قد تترتب مشاكل قياسية على عدم التوصيف الدقيق للنموذج عند إهمال أي متغير مهم ، لذلك تم اعتماد أربعة متغيرات مستقلة فقط. والصيغة العامة للنموذج هي:

$$YIJ = F(X1, X2, X3, X4)$$

حيث أن Y تمثل معدل الإنفاق الفردي على السلع المستوردة، X1 تمثل معدل الدخل الفردي، X2 تمثل سعر الصرف للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، X3 تمثل المقدرة الاستيرادية للبلد، و X4 تمثل درجة الانكشاف لاقتصاد البلد، I تمثل جميع السلع المستوردة، J تمثل أهم أصناف السلع المستوردة (الغذائية، الكيماوية، الآلات والمعدات والبضائع المصنعة). حيث إنّ الواردات من هذه الأصناف تشكل حوالي "٧٠%" من إجمالي الواردات في الأردن.

الفرضيـــات

تم بناء النموذج أعلاه اعتماداً على الفرضيات الآتية:-

١. إن العوامل المستقلة الأربعة المذكورة في أعلاه يمكن أن يكون لها إسهامٌ معنويٌ في تفسير التغير في إجمالي الواردات الأردنية والأصناف الرئيسة الأربعة منها.

٢. يتصف سكان الأردن بنسيج اجتماعي متشابه إلى حد ما، مما يجعل النمط الاستهلاكي متجانساً بدرجه كبيرة وهذا يقلل من مشاكل التجميع لمجتمع الدراسة.

٣. افتراض عدم حدوث تغيرات ملموسة في مستوى الإنتاج المحلي، إلى جانب استمرارية تأثير العوامل الأخرى، مما يجعل الطلب على الواردات في فترة التوقع قائماً.

مصادر البيانات

اعتمدت البيانات الصادرة من دائرة الإحصاءات العامة، كتاب الإحصاء السنوي وكذلك التقارير السنوية / البنك المركزي الأردني لغاية عام (٢٠٠٣) كما هو مبين في الجدول رقم "١" الذي يشير إلى تطور قيم إجمالي الواردات، بالإضافة إلى الواردات من السلع الرئيسة الأربعة، وهي: الآلات والمعدات، الغذائية، الكيماوية، والمواد المصنعة خلال الأعوام (١٩٥٨-٢٠٠٢). كما يشير الجدول إلى تطور عدد السكان والى معدل دخل الفرد، وسعر صرف الدينار

لأردني مقابل الدولار الأمريكي، إضافة إلى المقدرة الاستيرادية ودرجة الانكشاف لاقتصادي للبلد خلال الفترة المذكورة.

النتائج والتحليل

بناء على نتائج التقدير الإحصائي لعدة صيغ رياضية فقد تم اختبار العلاقة خطية لتجاوبها مع الاختبارات الإحصائية والمنطق الاقتصادي كما هو مبين في لجداول (٢، ٣، ٤، ٥، ٦):

لجداول (٢، ٣، ٤، ٥، ٦): توضح نتائج التقدير لمعاملات الانحدار لمؤشرات الإحصائية للعلاقة الخطية بين معدل الإنفاق الفردي على الواردات معدل الدخل الفردي (X1) وسعر الصرف (X2) والمقدرة الاستيرادية (X3) ودرجة لانكشاف (X4).

قد تم تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ذوات العلاقة، بناء ى طريقة الحذف التراجعي Backward Elimination التي تتضمن الإبقاء على تغيرات المستقلة ذوات التأثير المعنوي إحصائيا فقط (Rao, 1971).

حالي الواردات (جدول رقم ٢)، الواردات من الآلات والمعدات جدول رقم ٣)، الواردات الغذائية (جدول رقم ٤):

جدول (٢)

		معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة اختبار t	المعنوية الإحصائية	المرونة
حصة الفرد من الإنفاق على إجمالي الواردات	الثابت	- 414.48	44.985	- 9.214	0.000	
	X1	0.471	0.025	18.598	0.000	0.85
	X3	8.984	0.73	12.314	0.000	0.93
		D.W = 1.87		R X١ X٣ = 0.09		R^2= 0.98

جدول (٣)		معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة اختبار t	المعنوية الإحصائية	المرونة
حصة الفرد من الإنفاق على الواردات من الآلات والمعدات	الثابت	-160.485	22.781	-7.045	0.000	
	X1	0.183	0.013	14.221	0.000	1.312
	X3	2.139	0.369	5.789	0.000	0.9016
		D.W = 1.68		R X1 X٢ = 0.03		R2= 0.97

جدول (٤)

حصة الفرد من الإنفاق على الواردات الغذائية		معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة اختبار t	المعنوية الإحصائية	المرونة
	الثابت	- 103,227	26,063	-3,961	0.001	
	X1	0.05831	0.015	3.971	0.001	0.581
	X3	2.608	0.423	6.168	0.000	0.503
$R^2 = 0.89$	R X1 X٣ = 0.09		D.W = 1.81			

المؤشرات الإحصائية في هذه الجداول تؤكد التأثير المعنوي وبدرجة عالية (٩٧%-١٠٠%) لكل من الدخل الفردي ودرجة الانكشاف على حصة الفرد من إجمالي الواردات أو من الواردات من الآلات والمعدات أو من الواردات الغذائية. وإن معامل التحديد R^2 يوضح القوة التفسيرية العالية للنماذج (0.89-0.98)، وعلى مساهمة العاملين المستقلين المذكورين في إحداث التغيير في العامل التابع ذي العلاقة. وإن ظاهرة الارتباط الذاتي Auto Correlation بين المتغيرات العشوائية Disturbance terms لم تكن ظاهره بدرجة تؤثر على دقة التقدير للنماذج في الجداول أعلاه بناء على قيمة مؤشر دربن (واتسن D. Watson (1.78-1.9)). كذلك أوضحت التقديرات بأن ظاهرة الارتباط الخطي Collinearity بين المتغيرات المستقلة هي

حرى لم تكن ذات أثر خطيرعلى دقة التقدير للنماذج ذوات العلاقة، وذلك بناء
ل قيمة معامل الارتباط (R X1 X3) (0.09-0.03).

دات الكيماوية (جدول رقم ٥):

تؤكد نتائج التقدير في الجدول "٥" على التأثير المعنوي (٩٩-١٠٠%)، لكل
الدخل الفردي وسعر الصرف للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على
ة الفرد من الواردات الكيماوية. وإن قيمة معامل التحديد R^2 (0.96) تعكس
العاملين المستقلين المذكورين في تفسير التغير في العامل التابع ذي العلاقة، وإن
لامات المصاحبة لمعاملات الانحدار تتماشى مع المنطق الاقتصادي كما جاء في
سة (Cheung, 1999) وكذلك دراسة (John, 1998).إن ظاهرة الارتباط الذاتي
المتغيرات العشوائية، وكذلك ظاهرة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة لم
را في نتائج التقدير بدرجة تؤثر على دقة النماذج المقدرة بدرجة معنوية كما
حها مؤشر (دربن واتسن D. Watson, (1,81)) ومعامل الارتباط =R X1 X2.

جدول (٥)

		معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة اختبار t	المعنوية الإحصائية	المرونة
حصة الفرد من الإنفاق على الواردات الكيماوية	الثابت	79.694	12.642	6.304	0.000	
	X1	0.02466	0.009	2.837	0.012	0.389
	X2	-24.762	3.215	-7.702	0.000	-٠,٣١٣
		D.W = 1.8		RX1 X2 = 0.3		R^2= 0.96

الواردات من البضائع المصنعة (جدول رقم ٦):

يوضح الجدول "٦" بأن كلاً من الانكشاف الاقتصادي والمقدرة الأستيرادية للبلد تؤثران على حصة الفرد من واردات البضائع المصنعة بدرجة معنوية عالية تصل إلى (٩٩-١٠٠%). وإن كلا العاملين المستقلين

لهما إسهام عال في تغيير العامل التابع كما يوضحه معامل التحديد (R^2 = 0.88) وهو أيضا يعكس قدرة النموذج العالية في تقدير العامل التابع مستقبلا، في ظل قيم محددة للعاملين المستقلين.

أما مؤشر (دربن واتسن D. Watson (1.79)) فهو يؤكد على عدم ظهور مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية، وكذلك فإن معامل بيرسون للارتباط Pearson Correlation (RX3 X4) (0.023) يدعم القول بأن ظاهرة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة لم تكن موجودة، وهذا ما يجعل دقة التقدير للنموذج بعيدة عن هاتين المشكلتين.

جدول (٦)

		معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة اختبار t	المعنوية الإحصائية	المرونة
حصة الفرد من الإنفاق على واردات من مصانع المصنعة	الثابت	-41.202	23.998	-1.717	0.107	
	X3	1.157	0.408	2.837	0.013	0.7147
	X4	0.70	0.107	6.528	0.000	0.748
		D.W = 1.79		R X3 X4 = 0.08		R^2 = 0.88

إن أهمية تقدير دالة الواردات لكل نوع من أنواع السلع تتجلى بأن الدالة بوحدها هي أداة للتخطيط واتخاذ القرار بما يتعلق بأقصى كمية يمكن الوصول إليها ضمن المتغيـــرات المستقلة، إضافة إلى مدى إسهام كل متغير مستقل بالعامل التابع، مع المؤشرات الأخرى التي يمكن اشتقاقها من الدالة.

تحليل العوامل المستقلة في الجداول (٢، ٣، ٤، ٥، ٦):

١. إن متوسط الدخل الفردي هو من أكثر العوامل شيوعا في التأثير على العامل التابع ذي العلاقة وبدرجة معنوية عالية، حيث أظهر التحليل بأن هناك تأثير للدخل الفردي على كل من إجمالي الواردات، والواردات من الآلات والمعدات، والواردات الكيماوية و كذلك الغذائية، وهذا ما أكدته أغلب الدراسات المذكورة سابقاً

٢. تؤكد معاملات المرونة بأن المساهمة الأكبر للدخل الفردي هي في تغيير الواردات من الآلات والمعدات (١,٣) والأقل تكون في تغيير الواردات الكيماوية (٠,٣٨) وهذا يعكس المنطق الاقتصادي بأن مرونة الطلب تزداد مع زيادة ما يشكله ثمن السلعة من وزن في ميزانية الفرد.

٣. عامل درجة الانكشاف يكون مماثلاً للدخل الفردي من حيث شيوعه في التأثير على المتغيرات التابعة ودرجة المعنوية العالية. حيث ظهر تأثيره على جميع المتغيرات التابعة عدا الواردات الكيماوية. وأوضحت القيم المطلقة لمرونات المصاحبة لهذا المتغير بأنه لو تغير بنسبة "١%" فسوف يولد تغير في العامل التابع له بنسبة تتراوح بين "٠,٧%" للواردات من المصنع مصنعة إلى "١,٥%" للواردات الغذائية. وهذا يتفق مع المنطق. حيث إن الانفتاح الاقتصادي يكون حافزا لزيادة الواردات، إضافة إلى أن الانفتاح يحقق درجة عالية من التنمية والتي في مقدمة مؤشراتها الدخل الفردي. ومن هنا نجد الارتباط العالي بين تأثير درجة الانكشاف والدخل الفردي في هذا المجال.

٤. لم يظهر لسعر الصرف تأثير معنوي سوى على الواردات الكيماوية مما يتوافق العلاقة مع المنطق الاقتصادي من حيث الصياغة العامة. وهذا يعزى عدم تغير سعر الصرف بدرجة ملحوظة خلال فترة الدراسة. إضافة إلى دور الاتفاقيات التجارية والمالية الثنائية التي يرتبط بها الأردن مع بعض الدول مما يقلل من تذبذب سعر الصرف وتأثيره على حجم التبادل التجاري بينها.

٥. المقدرة الاستيرادية للبلد هي الأخرى لم يظهر لها تأثير معنوي سوى على الواردات من البضائع المصنعة، وهذا يفسر مدى اعتماد هذا المتغير على سعر

الصرف كما يظهره التعريف النظري، وكذلك كما تظهره العلاقة الإحصائية لمعامل الارتباط بين هذين المتغيرين (٠,٧).

تقدير الطلب على الواردات

تم تقدير الطلب على الواردات لغاية عام (٢٠١٠) بناء على نتائج التحليل الإحصائي والفرضيات الآتية:

١) نسبة نمو الدخل الفردي "٢,١ %" وهي نسبة تعبّر عن طبيعة الموارد المتاحة والوضع الاقتصادي العام للبلد.

٢) نسبة نمو السكان الطبيعي "٢,٣ %" وهي مقاربة لمعدلات نمو السكان في المنطقة، التي غالباً ما تعتمد في دراسات الأمم المتحدة.

٣) نسبة نمو المقدرة الاستيرادية "٧,٤%" ونسبة نمو درجة الانكشاف "٠,٦%" حسبت من بيانات جدول رقم "١".

٤) مرونة الطلب على الواردات نسبة للعوامل المستقلة المعتمدة في التحليل كما جاء في جداول التحليل الإحصائي.

٥) سنة الأساس المعتمدة في التقدير هي عام (٢٠٠٢).

تم تقدير حجم السكان في سنة التقدير بناء على المعادلة التالية: $N_t = N_o (1+x)^n$

حيث: N_t: حجم السكان في سنة التقدير.

N_o: حجم السكان في سنة الأساس.

x: معدل نمو السكان.

n: عدد سنوات التقدير.

طرق التقدير للطلب على الواردات:

يمكن اعتماد الطرق التالية في تقدير الطلب على الواردات (Charles, 1973)

الطريقة الأولى:

اعتماد العلاقة الرياضية المقدرة في جداول التحليل الإحصائي بعد تحديد حجم العوامل المستقلة بناء على الصيغة أعلاه في تقدير حجم السكان.

الطريقة الثانية:

اعتماد معدل نمو العوامل المستقلة ومرونتها المحسوبة، وحسب الصيغة التالية:

$$Q_t = Q_o \ (1+BR)^n$$

حيث :

Q_t : الكمية المطلوبة (حصة الفرد) من الواردات في سنة التقدير.

Q_o : الكمية المطلوبة (حصة الفرد) من الواردات في سنة الأساس.

R : معدل النمو (التغيّر) في العامل المستقل.

B : مرونة الواردات نسبة للعامل المستقل.

n : عدد سنوات التقدير.

وبناء على الصيغ أعلاه تم تقدير الطلب الكلي على الواردات في سنة التقدير كما في الجدول رقم (٧)

جدول (٧) : يوضح تقدير إجمالي الواردات والسلع الرئيسة المعتمدة في الدراسة مع نسبة الزيادة فيها لغاية عام (٢٠١٠) باعتماد سنة الأساس (٢٠٠٢).

ويتضح من الجدول رقم "٧" أن الزيادة في الطلب المتوقع على إجمالي الواردات ستكون بنسبة "٤٢%" في عام (٢٠١٠) عما كان عليه في عام (٢٠٠٢)، وهي مقاربة لما كان عليه الوضع في العقد السابق، كانت هذه النسبة "٤٤%" في عام (٢٠٠٣) مقارنة مع سنة الأساس (١٩٩٤) حسب ما جاء في النشرة الإحصائية

للبنك المركزي الأردني (٢٠٠٣). كما يشير الجدول"٧" إلى أن نسبة الزيادة في البضائع المصنعة تأتي في المرتبة الأولى "١١٧%"، تليها المواد الغذائية "٧٣%"، ثم الآلات والمعدات "٦٤%"، ويأتي في المرتبة الأخيرة المواد الكيماوية "٣٤%"، وهذه تعكس نسبة الزيادة في الطلب المتوقع على إجمالي الواردات من الأصناف المذكورة. إن هذه الزيادات تفسر طبيعة النمو الاستهلاكي للفرد واستجابته لتغيرات في العوامل المستقلة التي احتوتها نماذج التقدير، إضافة إلى معدلات النمو لهذه العوامل (حيث كان معدل النمو للمقدرة الاستيرادية للبلد "٧,٤%" يفوق معدلات النمو للعوامل المستقلة الأخرى مما جعل تأثيره معنويا فقط على الواردات من البضائع المصنعة، وأصبح حجم الطلب المتوقع على تلك البضائع يمثل المرتبة الأولى). ومن جهة ثانية فإن نتائج التقدير عامة تؤكد الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات بما يلبي حاجة المجتمع المتزايدة من هذه السلع. وفي المدى البعيد لا بد من إعادة النظر في سياسة الإنتاج والتصنيع المحلية، وتشجيعها بما يساعد على إحلال السلع المنتجة محلياً بدلا من مثيلاتها المستوردة للتقليل من العبء المالي المباشر، والمتمثل في عجز الميزان التجاري وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعات، والثاني على الاقتصاد الوطني.

جدول (٧)

المـــــــــادة	الواردات المقدرة (مليون دينار)	نسبة الزيادة مقارنة مع سنة الأساس
إجمالي الواردات	5012	42.5%
الآلات والمعدات	1436	64%
السلع الغذائية	837	73%
السلع الكيماوية	535	34%
البضائع المصنعة	1484	117%

اختبار جذر الوحدة Unit Roots Test

تم إجراء اختبار جذر الوحدة على كافة المتغيرات التي استخدمت في معادلة الانحدار الخطي، جدول رقم (٨). وقد أظهرت نتيجة الاختبارات أن كافة المتغيرات المستخدمة كانت خالية من الخطوات العشوائية أي أنه لا وجود لظاهرة الانحدار الزائف (Spurious Regression)، الأمر الذي يؤكد مصداقية طريقة التقدير وعدم تحيز المتغيرات المقدرة.

جدول (٨) : اختبار جذر الوحدة **Unit Roots Test**

	Level	PP AR(1)
الدخل الفردي بالدينار	-2.33511	-4.569064**
سعر صرف الدينار	-3.290542*	
إجمالي الواردات	-10.14784*	
الواردات من الآلات والمعدات	-2.281426	-3.423384
الواردات من المواد الغذائية	-2.163077	-8.431846
الواردات من المواد الكيماوية	-2.252167	-6.08866**
الواردات من البضائع المصنعة	-2.743137	-5.104977*

الخلاصة و التوصيات

هدفت الدراسة إلى تحديد إمكانات الطلب على الواردات. ولتحقيق ذلك لا بدّ من تحديد العوامل ذوات التأثير المعنوي على الطلب من إجمالي الواردات وعلى الأصناف الرئيسة، منها (الآلات والمعدات، المواد الغذائية، السلع الكيماوية، والبضائع المصنعة). لقد تم تقدير الطلب من الواردات لعام (٢٠١٠) بناء على بيانات سلسلة زمنية للفترة (١٩٨٥-٢٠٠٢). لقد تم تقدير الطلب باعتماد طريقة الحذف التراجعي للمتغيرات المستقلة التي تضمّنها النموذج ولكل حالة. وقد تضمّنت نماذج التقدير العوامل المستقلة التالية: الدخل الفردي وسعر الصرف ودرجة الانكشاف والمقدرة الاستيرادية للبلد.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن كلاً من الدخل الفردي ودرجة الانكشاف هما الأكثر شيوعا بالتأثير على العامل التابع (الطلب من الواردات)، يأتي بعدهما كل من سعر الصرف والمقدرة الاستيرادية للبلد . كما أوضحت نتائج تقدير الطلب على الواردات أن حجم الواردات اجمالاً سوف يزيد بنسبة " ٤٢%" في عام (٢٠١٠) مقارنة مع عام (٢٠٠٢) حيث كانت هذه النسبة " ٤٤%" لغاية عام (٢٠٠٣) متّخذين سنة (١٩٩٤) سنة أساس.وكانت تلك النسبة (١١٧%، ٧٣%، ٦٤%، ٣٤%) لكل من البضائع المصنعة، ثم الغذائية، ثم الآلات والمعدات، ثم السلع الكيماوية على الترتيب.

بناءً على النتائج أعلاه يمكن التوصية بالآتي:-

١. نظراً للزيادة المستقبلية المتوقعة في حجم الواردات إجمالا والأصناف الرئيسة منها، يمكن النظر إلى أهمية تكامل السوق الأردني مع الأسواق العربية الأخرى بما يجعله يتمتع بقوة مساومة أكبر و يحقق مكاسب أكبر.

- تشجيع عملية الاستثمار الأجنبي من خلال إقامة مشاريع مشتركة من شأنها أن توفر الخبرة والبنى التحتية اللازمة للمستثمر المحلي، وتقليل المخاطر أمامه بما يزيد من فرص التنمية في البلد.

- اعتماد سياسة اقتصادية من شأنها دعم وتشجيع الإنتاج المحلي بما في ذلك دعم الصادرات، وخلق البدائل للسلع المستوردة تدريجيا مع حماية للصناعات الناشئة (Infant Industries) وهذا ما اعتمدته ألمانيا في بداية نهوضها .

- إن زيادة الانفتاح الاقتصادي مع حماية للصناعات الناشئة (تقليل العوائق التجارية) تدريجياً، يحفز على زيادة الواردات، وهذا بدوره يزيد من سرعة النمو الاقتصادي، وهو ما أكده أغلب الاقتصاديين من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (Keith M. 1998)، وينسحب ذلك على بقية الدول النامية بصفتها جزءاً من الاقتصاد العالمي. وأنّ هذه الدول يجب أن تكون مدعمة بما يساعدها على تطوير قدراتها التنظيمية، أو المؤسسية Institutional والاجتماعية (Nigel p. 2000).

- يلتقي الاستثمار الأجنبي مع التجارة الخارجية في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد من خلال الانفتاح الاقتصادي (Richard E and Elena s. 1996). حيث إن تحرير كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تحقيق التنمية من خلال ما يوفره الاستثمار المباشر من خدمات ومعرفة وتقنية، لا يمكن بدونها للبلد أن يستخدم موارده المتاحة بصورة كفؤه و تطوير قدراته الإنتاجية والتصديرية (Francisco R. and Danie R . 1999) و كذلك (James R. 1997).

٦. تعزيز المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في السوق المحلية في مواجهة نظيراتها المستوردة من الخارج، بتحسين الجودة والنوعية بالإضافة إلى تكثيف الجهود الإنتاجية وخفض التكلفة في منشآت الأعمال الوطنية.

Demand Estimation for Gross and Itemized Imports of Jordan in 2010

Abstract

The main objective of this study is to conduct an empiric investigation of Jordan's import situation and to estimate the deman for these imports in "2010." The most significant factors affecting th demand for imports include: per capita income, exchange rates of th Jordanian Dinar in terms of U$ dollars, openness of the economy an the country's capacity for imports. All these variables are used i estimating the demand for imports. The time series database of "198 -2002" with backward elimination method are used in the chose model estimation process.

The study concluded that per capita income and openness o the economy are the most common factors affecting the demand fo imports while the Jordanian Dinar exchange rates and the capacity fo imports come next. As of 2003, estimated demand for imports as whole will increase by "42 %" in "2010." However, manufacture goods, food stuffs, tools and equipments and chemicals will increas by "117 %" , "73%" , "64%" and "34 %" respectively.

المراجع

أ. العربية

١. البنك المركزي الأردني، *التقرير السنوي والنشرة الإحصائية* (٢٠٠٠-٢٠٠٣).

٢. الحموري، قاسم ، قلعاوي ،أسامه، (١٩٩٩)، *تأثير المعدلات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة*، جامعة اليرموك ـ مؤتمر الاقتصاد الخامس.

٣. الرفاعي، مروان "محمد شريف" ،أحمد ، *تقييم قطاع التجارة الخارجية الأردني وإمكانيات تطوير مساهمتها في الدخل القومي "دراسة تحليلية قياسية" (١٩٧٠-١٩٩٦)* .رسالة ماجستير غير منشورة ـ جامعة اليرموك. اربد-الأردن .

٤. النجيدي، عبد الله بن صالح (٢٠٠٢)، *تجربة سابك ورؤيتها في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي وتنمية الصادرات*، ندوة مستقبل الاقتصاد السعودي.

٥. حماد ،خليل ، مشعل ،زكية (١٩٨٦) ، تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية في الخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية. *أبحاث اليرموك. سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية* عدد ٢، مجلد٢ ، (١٩٨٦)، ص ١٦٧-١٩١

٦. دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٠)/ *كتاب الإحصاء السنوي* الأردن ـ (٢٠٠٠).

شاميـــــة ، عبد الله ، الروابدة، (١٩٨٩)، تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي ــ دراسة تحليلية قياسية (، *مجلة دراسات، العدد الأول، المجلد السادس عشر*، ص٦٢-٨٤.

قدو، رسلي جميل (١٩٩٨)، تقدير الاستيرادات الزراعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي لعام (١٩٩٥)، *مجلة العلوم الزراعية / جامعة بغـــداد* ، ص٥٣-٦٩.

نجم الدين، عدنان كريم، شوتر،منهل مطر ، (١٩٩٩)، *دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في تجارة الأردن الخارجية للفترة (٦٥-١٩٩٥)*، جامعة اليرموك، مؤتمر الاقتصاد الخامس .

ب. الأجنبية:

1. Barry Bressler. (1978). *A Unified Introduction to Mathematical Economics,* Harpet & Row Publishers, N.Y.

2. Bernard M. and Simon D. (1996). The European Union's Mediterranean Free Treade Initiative. *The World Economy* .(19) .387-407.

3. Budget paper No.1, (2002). *Statement 4: Australia's Terms of Trade – Stronger and Less Volatile Part II:* Terms of Trade Movements. Causes and Effects.

4. Charles P. Nelson. (1973). *Applied Time Series Analysis for Managerial Forecasting*, Holden Day inc, San Francisco.

5. Cheung y.,Chinn. (1999*). Macroeconomic Implications of the Beliefs And Behavior of Foreign Exchange Traders*, Working Papers, Dept. of Economics, University of California at Santa Cruz.

6. Dan Ben-David and Ayal Kimhi. (2000). *Trade And The Rate of income convergence,* NBER working papers series # 7642, Cambridge MA.

7. Dalia Marin and Monika schnitzer. (1997). *Economic Incentives and International Trade*, Social Sciences Research Centre, Berlin, FSIV 24-97 .

8. David W. and Robert L. (1999). *"Trade Policy and Economic Growth: A Sceptic's Guide to the cross-country Evidence"* Center for Economic Policy Research, Cambridge, MA, Discussion Paper Series, No. 2143, 1999

9. Douglas A. Irwin and Markou T. (2000), *Does Trade Raise income? Evidence From The Twentieth Century*, NBER working papers series # 7745, Cambridge, MA.

10. Francisco R. and Danie R.(1999). *Trade Policy and Economic Growth:* Askeptics Guide To The Cross – National Evidence. NBER working paper 7745, Cambridge, MA.

11. Gene Grossman and Elhanan Helpman, (1994). *Foreign Investment with Endogenous protection*, NBER working paper No. 4876. Cambridge, MA.

12. H.Hinrichs, (1967), Reading in taxation in developing Countries Mareland: John Hopkins Press.

13. Hollig .G.K. (1999),China food, can China Feed itself ? IIASA. Ladenburg (CD. Rom Vers. 1.1).

14. Jack J.K and A.Desmond,(1982), Ag. Imports of the Middle East In 1990, *Western J. of Ag. Economics*, 7 (1), N.Y.

15. Jacques M. and Neda P. (2002). *How Tax Policy and Incentives Affect Foreign Direct Investment, Areview,* New Direction for Research in FDI, world Bank.

16. James Gwartney and Robert Lawson. (2000). *Economic Freedom of the World –2000 Annual Report* (Vancouver B.C. Fraser Institute 2000) and t World Almanac 1988(New York. World Almanac 1988).

17. Jame R.Markusen. (1997). *Trade versus Investment Liberalization* ,NBER,# 6231.

18. Jeffrey Sachs and Andrew Warner. (1995). *Nautral Resource Abundance And Economic Growth,* Working paper 5398 , Cambridge, MA, NBER.

19. John T.Barkoulos & Etal. (1998). *Exchange Rate Effects on the Volume and Variability of Trade Flows*, Boston College, Dept. of Economics. Workshop Paper # 405.

20. Kathryn. (2001). *"A Re-Examination of Exchange Rate Exposure"*; *American Economic Review: Papers and Proceedings*, May 2001, 396-39 (2001)

21. Keith Maskus. (2000). *Trade Policy and Economic Growth,* Policy paper #2, Cambridge MA, NBER.

22. kishor sharma.(2000). *Export Growth in India, has FDI played A Role?* Economic Growth center, Yale university, # 816.

23. Michael B. Devereux and Charles Engle .(2001). *(Endogenous currency c price setting in A dynamic Open Economy Model)*,NBER working papers series # 8559, Cambridge MA.

24. Negel Pain.(2000). *Openness, Growth and Development.: Trade and Investment Issues for developing economies*, National Institute of Economic and Social Research.

25. Owen F. Hampag.(2000).*Do imports Hinder or Help Economic Growth, Federal Reserve Bank of Cleveland,* Ohio, Research Dept.

26. Ram, Rati . (1990). " Imports and Economic Growth: A Cross Country Study," *Economia Internationale* ,43, 45-66.

27. Rao P.Rogermillerv. (1971). *Applied Econometrics, Wodsworth Publishin Co.* inc., Belmont California.

28. Robert C. Feenstra.(1998).Integration of Trade and Disintegration of Production in the Global Economy. *Journal of Economic Perspectives*,.

29. Robert and Lawrence and David E-Weinstein.(1999). *Trade and Growth Imported-led or Export-led?* From Japan and Korea, NBER, No. 7264.

30. Shahe M. Emran.(2001). *Foreign Trade Regimes and import Demand Function*: Evidence From Sri Lank/ world Bank.

31. Simeon Djankou and Bernard Hoekman.(1996). *Trade Reorientation and Post* – Reform Productivity growth in Bulgaria an Enterprises, JEL, Nov.

32. Wolfgang Keller.(1999). *How Trade Patterns and Technology Flows Affect Productivity Growth,* N/BER, No. 6990.

ردمك: ١-٢٢٣-٥٥-٩٩٦٠-٩٧٨

إدارة النشر العلمي والمطابع